الرهانات الجزائرية لمكافحة الإرهاب في دول الميدان بالساحل الإفريقي بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي

د/ إدريس عطية

مُلخص:

تحاول هذه الورقة التعرض لدراسة جهود الجزائر في مجال مكافحة الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي، انطلاقا من الخلفية الجزائرية الرافضة للتدخل الأجنبي بحجة مكافحة الإرهاب، وبناءا على ما يمثله إرهاب الساحل من تفاعلات تؤدي إلى الاهتمام الغربي، والأمريكي على وجه الخصوص، مولّدتاً في ذلك جملة من التصورات الجزائرية المنطقية الرامية إلى مكافحة الظاهرة من خلال الأدوار والمجهودات الذاتية، وبالتنسيق مع دول الميدان المجاورين لها؛ مالي والنيجر، وموريتانيا، وبقية الفاعلين الإقليميين المتجاوبين مع الطرح الجزائري في المنطقة الصحراوية كحال نيجيريا، وبوركينافاسو، ربما ليبيا في المستقبل المباشر.

وبناءُا عليه، تحاول هذه الدراسة الكشف عن طبيعة العلاقة الرابطة بين طبيعة الإرهاب في منطقة الساحل، وتصورات السياسة الخارجية الجزائرية لدورها في المنطقة. وهذا ما يدفعنا إلى إجمال الرؤية الجزائرية الساعية لمكافحة الإرهاب في المحيط الجواري والمباشر لها من الجهة الجنوبية، من أجل التقليل من حدة الظاهرة والعمل على تقويض أركانها، والتقليل من أثارها، فضلا عن خبرة الجزائر في مواجهة الظاهرة، وما أصبحت اليوم تتمتع به من وزن دولي في إطار مقاربتها الناجحة في مجابهة الإرهاب، ومن خلال ووضع تصوراتها الإفريقية والعالمية الرامية للتحكم في الظاهرة أكثر والقائمة على العمل على تجفيف منابع الإرهاب ومنابع تمويله.

الكلمات الدالة: الإرهاب، الجزائر، دول الميدان، الساحل الإفريقي، مكافحة الإرهاب، الجهود، التهديدات.

Summary:

This paper attempts to exposure to the study of Algeria's efforts to combat the phenomenon of terrorism in the field coast of the African countries, against the background of the Algerian reject foreign intervention under the pretext of combating terrorism, and based on what is represented by the coast of reactions leading to the Western interest, and the US in particular, Moldta the terrorism a set of perceptions Algerian logical efforts to combat the phenomenon through roles and self-efforts, in coordination with the field adjacent to the countries in; Mali, Niger, Mauritania, and the rest of the regional actors responders with Algerian subtraction in the desert area up like Nigeria, Burkina Faso, perhaps Libya in the immediate future.

The Accordingly, this study attempts to disclose the nature of the relationship between the Association of the nature of terrorism in the Sahel, and perceptions of the Algerian foreign policy role in the region. This is what motivates us to outline the Algerian vision seeking to combat terrorism in maids and direct her ocean from the southern side, in order to minimize the severity of the phenomenon and work to undermine the pillars, and minimizing their effects, as well as Algeria experience in the face of the phenomenon, and today with its international weight in the context of a successful approach in confronting terrorism, and through the development of African and global perceptions efforts to control the phenomenon is more based on work on drying up the sources of terrorism and its financing.

Key words: terrorism, Algeria, countries of the field, the coast of Africa, counter-terrorism efforts, the threats.

مقدمة:

يطرح دائما "مايكل شيفتر" عند تحليله للأوضاع السياسية المرضية فكرة "**لغز الكلمات المتقاطعة**"، وفي سياق القارة الإفريقية يمكن تمييز تشكيلة متنوعة من المعاني، والتي تشكل الأجزاء اللازمة لحل ما يمكن تسميته بـ "**لغز الصورة المجزأة**"، إذ تطرح هذه الأجزاء معا للعب في نفس الوقت، وتتداخل وترتبط مع بعضها البعض بطرق معقدة؛ وقد لا يمكن فهم "**الصورة**" في أوسع وأعنى معانيها إلا من خلال إيلاء عناية وثيقة إلى جميع القطع وتداخلها، وهذا ما ينعكس بالفعل على مواقف واتجاهات الدول الإفريقية وإدراكها تجاه تهديد الظاهرة الإرهابية.

لقد كان الاهتمام الجزائري بتعزيز التعاون في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية على المستوى الجهوي وشبه الجهوي بنداً رئيسياً على قائمة اهتمامات السياسة الأمنية للجزائر حيال المحيط الجواري الإفريقي؛ إذ تسعى الجزائر اليوم إلى محاولة احتواء الأزمة الأمنية في مالي والنيجر، حيث تسعى للتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا إلى وضع برنامج موحد لمحاصرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وانطلاقا من تجربة الجزائر الراسخة في مجال مكافحة الإرهاب، والحد من آثاره، فقد تبنت الجزائر موقف ثابت تجاه القضايا المتعلقة بالإرهاب ومكافحته، خاصة فيما يرتبط بمحيطها الإقليمي المباشر في منطقة الساحل، إصرار منها على رفض التدخل الأجنبي بحجية التهديدات الإرهابية التي يمكن أن تطال العالم الغربي - حسبهم -، ولذلك تتبنى الجزائر إستراتجية كبرى لمكافحة الظاهرة الإرهابية، والوقاية منها والعمل على تجفيف منابعها في منطقة الساحل، وبالتنسيق مع دول الميدان، مما يدفع للتجند الإقليمي لإدارة الأزمات الأمنية المشتركة، والمتقاربة.

خلفية الرفض الجزائري للتدخل الأجنبي بحجة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل:

ترفض الجزائر أصلا الطرح القائم على التدخل الأجنبي بحجة مواجهة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا، وما تقوم به اليوم من جهود جبارة في منطقة الساحل الإفريقي وعلى الصعيد الدولي والعسكري والدبلوماسي، لمواجهة التدخلات الأجنبية في القارة الإفريقية[1].

إذ يعتبر "**إعادة إحياء مفهوم التدخل**" في إفريقيا من أكبر انعكاسات الظاهرة الإرهابية على القارة، بما في ذلك تنامي التطلعات الإستراتجية الأمريكية تجاه القارة، حيث يصبح الإرهاب ذريعة تدخل خارجي في سيادة الدول

الإفريقية[2]، بعد أن بدأت آلة الإعلام الغربي في بلورة بعض الأسباب والذرائع التي ستجعل التدخل مشروعا، حيث كان الإرهاب مفتاح التدخل[3] الأول للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ومن بعدها العراق في 2003، حيث خلقت الولايات المتحدة ثقافة عامة مضادة للإرهاب وأصبحت تروع العالم بالأعمال الإرهابية.

وعلى سبيل المثال فقد نشرت "الوول ستريت جورنال" بتاريخ السادس من أكتوبر 2001، مثالا مهما تحت عنوان: **"حل مشكلة الإرهاب: الاستعمار"**، قالت فيه أنه لا يوجد بديل أمام الغرب إلا أن يشن حرب ضد الدول التي دأبت على دعم الإرهابيين[4].

وأصبح تكريس مفهوم التدخل الدولي في الشؤون الإفريقية تحت مضلة الحرب على الإرهاب، وهو تدخل اتخذ أشكالا سياسية وأمنية وعسكرية متنوعة، ولعل أبرز هذه الأشكال هو اتساع نطاق التدخل العسكري والأمني في شؤون القارة الإفريقية، فضلا عن ممارسة ضغوط على نظم الحكم الاستبدادية من أجل إحداث إصلاحات سياسية في إطار سياسة تجفيف المنابع الإرهابية[5]. وهو منهج يعيبه كونه يربط الإصلاح السياسي بأهداف خارجية محددة وجزئية للغاية، وليس نتاجا لمطالب القوى السياسية والاجتماعية الوطنية في البلدان المعنية، مما يجعل هذا الإصلاح في الأغلب مجرد ديكور شكلي يهدف لتجميل صورة نظم الحكم الاستبدادية[6]، ناهيك عن أن عملية الإصلاح تتكس بمجرد تراجع التهديد الإرهابي أو استحداث آليات أخرى لمواجهته أو إبرام صفقات سياسية بين نظم الحكم المستهدفة والحكومات الغربية بما يتسبب في إيقاف الضغوط من أجل الإصلاح السياسي.

إذا، فالإرهاب سيفسح المجال لعصر التدخل، ونظرا لعدم تحديد مفهوم الإرهاب والازدواجية التي أصبحت شائعة في الممارسات الدولية فإن التناقضات الدولية وسياسات الصفقات ستفتح الباب أما التدخلات المتبادلة بين القوى الكبرى.

إذ ترفض الجزائر أصلا الطرح القائم على وجود إرهاب دولي في إفريقيا، وما تقوم به اليوم من جهود جبارة في منطقة الساحل الإفريقي وعلى الصعيد الدولي والعسكري والدبلوماسي، لمواجهة التدخلات الأجنبية في القارة الإفريقية بحجة مواجهة الإرهاب. وينبع هذا الموقف الجزائري الرافض لأي تواجد عسكري أجنبي دائم على الإقليم الجزائري من اعتقاد جزائري يرى أن إقامة قاعدة عسكرية أمريكية أو غربية في الصحراء الجزائرية هو بمثابة فقدان لسيادتها الإقليمية، كذلك يعزز هذا الاعتقاد المشوار النضالي للشعب الجزائري إبان ثورة التحرير، حيث تم إفشال كل مخططات الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري الرامية لفصل الشمال عن الجنوب والاحتفاظ بالجهة الجنوبية كمنطقة تابعة لفرنسا خاصة بعد اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية.

ومن هذه التجربة التاريخية تجذّر في اعتقاد صنّاع القرار الجزائري أهمية منطقة الجنوب الجزائري، وما تمثله من بعد أمني في السياسة الخارجية الجزائرية، كذلك تأكد هذا الاعتقاد في توجه السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة الحرب الباردة، حيث رفضت الجزائر بصيغة مطلقة كل محاولات الاتحاد السوفياتي قصد إقامة قاعدة عسكرية في الجزائر.

انطلاقا من تجربة الجزائر التاريخية ضد الاستعمار الفرنسي الذي كلفها التضحية بالملايين من أبنائها لنيل الاستقلال، فقد حافظت الحكومات الجزائرية عقب الاستقلال على هذا الموقف، حيث أظهرت تشددا في تمسكها بالكبرياء الوطني، وحتى في أوج مراحل الاستقطاب العالمي الذي شهدته مرحلة الحرب الباردة أبدى الجزائريون استقلالية في تعاملهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي، ورغم ميل الجزائر لهذا الأخير إلا أنه كثيرا ما أظهر انزعاجه من

المواقف الوطنية الثابتة للمسؤليين الجزائريين خاصة رفضها للتدخل الأجنبي.

ولم يقتصر رفض التدخل الأجنبي على إقليم التراب الجزائري فقط(*) بل تعداه إلى منطقة الساحل بصفة خاصة، والقارة الإفريقية بصفة عامة، حيث تمكنت الجزائر من إقناع دول الساحل بموقفها الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة بحجة محاربة الإرهاب.

ولذلك، نجد من الدول الإفريقية من يساند ويتفق مع الجزائر في هذا الطرح مثل نيجيريا الرافضة أيضا لأي تدخل للقوات الأجنبية لمواجهة الإرهاب. وكذلك جنوب إفريقيا وبوتسوانا، والسودان، وحتى تنزانيا، كما صرحت أيضا موريتانيا في القمة العربية – الإفريقية المنعقدة في ليبيا في شهر أكتوبر عام 2010 على لسان رئيسها، بأنه لا يوجد أي تهديدات إرهابية في الجمهورية الموريتانية، وإنما هناك عصابات متفرقة تمارس بعض الجرائم والقرصنة، والجيش الموريتاني يستطيع القضاء عليها.

بينما هناك اتجاه ثاني يؤد طرح وجود الإرهاب في إفريقيا ويندد بقوة بوجود تهديدات أمنية كبيرة من طرف الجماعات الإرهابية في قارة إفريقيا، وتحاول هذه الدول الترويج لوجود الإرهاب طالبة من المجتمع الدولي التدخل لحماية الشعوب الإفريقية من هذا العدوان الإرهابي. وتشير الكثير من الدراسات، إلى أن بعض الدول الإفريقية قد وجدت فرصة لاتهام المعارضة السياسية للسلطة الحاكمة بأنها تمارس نوعا من الإرهاب ضد النظام[7]، لتطلب من الدول الغربية المساعدات المالية بحجة مكافحة الإرهاب. ومن أبرز هذه الدول ليبريا، التي كانت أول الدول التي رحبت بمشروع أفريكوم، وكذلك إثيوبيا الدولة التي تحارب الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي بوكالة أمريكية. كما نجد كينيا، وأوغندا على غرار السنغال وكوت ديفوار في غرب إفريقيا، كما نجد إفريقيا الوسطى تندد بوجود الإرهاب وتشتكي دائما من التهديدات الأمنية الوافدة إليها.

في حين أن هنا اتجاه ثالث محافظ من قضية الإرهاب في إفريقيا، يضم إما أغلب الدول التي لم تتعرض إلى عمليات إرهابية كبرى على أرضها، أو لم تُمس مصالحها الأساسية من طرف الجماعات الإرهابية. كما يضم هذه الاتجاه الدول المنهارة التي لا تقوى على مكافحة الإرهاب أو التنديد بوجوده أصلا. إذ نجد من أبرز الدول في هذا الاتجاه الكونغو رغم وجود عمليات قرصنة كبيرة في مياهها الإقليمية، وكذلك ملاوي، وزامبيا كدول لم تتعرض لأعمال عدوانية إرهابية كبرى. كما نجد الصومال الدولة المنهارة رغم أنها تعاني من أكبر المجموعات الإرهابية اليوم، وسيراليون الدولة المرشحة مستقبلا بتفجيرات إرهابية كثيرة، وكذلك غينيا والى حد ما مالي.

وعليه، أن هذا الاتجاه يضم مجملا الدول التي لا تجد مصلحة إما بالقبول أو بالرفض[8] كحالة مصر، وعلى الرغم من أنها قوة إقليمية، لكنها تتلقى المعونة الخارجية بكثرة من جهة، وفي محاصرة في محيطها الإقليمي الإفريقي والعربي من جهة ثانية، مما يجعلها بين المعارضين والمنددين في الاتجاه المحافظ.

وقد انضمت الجزائر إلى الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب في وقت مبكر، وعلى إثرها حصلت الجزائر على مساعدات أمريكية متمثلة في أجهزة الرؤية الليلية وأجهزة أخرى متطورة لفائدة مصالح الأمن قصد مراقبة الجماعات الإرهابية الناشطة في الجزائر والحد من أعمالها التخريبية، حيث تمكنت قوات الأمن الجزائري في الرابع والعشرين من شهر جانفي 2004، من إفشال مخططات الجماعة السلفية للدعوة والقتال الناشطة في الصحراء الجزائرية على مستوى الحدود بين الجزائر، ومالي.

ونشير هنا إلى أن هذا التنظيم مصنف حسب الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الجماعات الإرهابية، ورغم ذلك لم توافق الجزائر على طلب الولايات المتحدة بغرض إقامة قاعدة عسكرية في الصحراء الجزائرية من طرف وكالة الأمن القومي الأمريكي بهدف مراقبة وتتبع

تحركات الجماعات الإرهابية الناشطة على مستوى منطقة الساحل.

كما تعتبر الجزائر والكثير من الدول الإفريقية مشروع أفريكوم آلية هيمنة وتدخل أمريكية جديدة في القارة الإفريقية، كما ولدّت الأوضاع الدولية الجديدة نزعة تنافسية إقليمية. حيث اتسم الموقف الجزائري بالرفض القاطع لإنشاء قيادة عسركية أمريكية خاصة بإفريقيا منذ أن أعلن رسميا الرئيس "جورش وولر بوش" في السادس من فيفري 2007، أن الولايات المتحدة سوف تؤسس قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا، يطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصارا AF-RICOM[9].

ونتيجة للانتقادات الإفريقية التي وجهت إلى هذا التحرك والمعارضة لإنشاء مثل هذه القوات، أكدت الجزائر غلى غرار أغلب الدول الإفريقية معارضتها الشديدة لإقامة هذه القيادة، كما شدد البانتاغون على أن دور هذه القيادة الجديدة هو المساهمة في إرساء السلام والأمن والتصدي للأزمات في القارة[10].

ومن الطبيعي أن تكون المسوّغات التي تسوّقها الولايات المتحدة لفكرة إنشاء القيادة متّسمة بالمثالية من أجل تجييش رأي عام يقبل بالفكرة ويروج لها [11]– على أساس أن ليس هناك دولة افريقية واحدة تمثل تهديدا مباشرا للولايات المتحدة- ولكن المهتمين بالشأن الإفريقي يدركون أن هناك أكثر من سبب يقود الولايات المتحدة إلى الاهتمام بالقارة الإفريقية؛ القارة التي ظلت لفترة طويلة تعاني من التهميش والإقصاء من الاهتمام الدولي، بحيث استفحل فيها الكثير من الأزمات والمشكلات حتى أضحت وكأنها من صميم الدول الإفريقية، فما الذي تغير؟

في الحقيقة هناك الكثير من الأسباب التي يمكن تأكيدها هنا، وهي أقرب إلى الواقع من كل ما زعمته الولايات المتحدة، ولذا أن أبرز تلك الأسباب هي؛ **النفط الإفريقي** الذي يفسر ما تم ذكره أن الاهتمام الأمريكي بإفريقيا، ومنطلق ذلك، الفكرة الرئيسية التي تتلخص في النفط أولا[12]. وتعمل الولايات المتحدة على استشراف منابع نفطية جديدة تغذي الشرايين الأمريكية، وهنا يمثل الساحل الإفريقي(❖) مجالا رئيسيا لأهداف السياسة الأمريكية من ناحية النفط، من حيث إنها تعد منفذا جديدا تأمل واشنطن بأن يكون مخرجها من القبضة العربية التي تسيطر على أسعار النفط العالمية وتتحكم فيها إلى حد بعيد[13].

إلى جانب **تحجيم الدور الصيني**، إذ أن سعي الصين المتواصل إلى تشكيل احتياطي استراتيجي يمكّنها من اللجوء إليه في الحالات الطارئة، بعد أن أصبحت ثاني أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم، جعلها تستعمل ما بات يعرف بـ "دبلوماسيتها النفطية" ولاسيما في الدول الإفريقية النفطية(❖❖).

وتمثل **محاربة الإرهاب في إفريقيا** السبب الثالث والأخير لإنشاء أفريكوم، حيث تمثل دعوى محاربة الإرهاب ـ وفق التصور الأمريكي ـ إحدى أدوات السياسة الخارجية لتحقيق مصالحها الإستراتجية، حيث العالم ساحة مفتوحة أمام المخططين والاستراتجيين لفرض الأجندة الأمريكية، ولعل هذا ما كانت تقصده الإدارة الأمريكية بـ "**مبادرة الساحل الكبير**".

بينما تبقى تراهن الجزائر في سياستها الخارجية في شقها الأمني على ضرورة تنسيق الجهود على المستوى الدولي للتصدي لظاهرة الإرهاب ذات الأبعاد العالمية. وذلك راجع إلى اعتقاد تشكل لدى صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية مفاده أن العامل الخارجي أو محاولات التدخل الأجنبي تزيد من تعميق الأزمة واستمرارها.

تفاعلات الظاهرة الإرهابية عبر دول الميدان بالساحل الإفريقي؛

تبدوا الجزائر من بين كافة الدول المغاربية والإفريقية الأكثر التصاقا بظاهرة الإرهاب(*)، لأن

البلاد خاضت صراعا مدنيا لأكثر من عقد من الزمن أدى بحياة مئات الآلاف من الجزائريين[15]، فقد دخلت الجزائر منذ بداية عام 1992 في أزمة دموية [16]، فعانت لأكثر من عقد من الزمن من آفة الإرهاب وما نتج عنها من تدمير وخسائر بشرية وتفكك للبني الاجتماعية وتصدع في مسار البناء الديمقراطي نتيجة لتوظيف الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة للإسلام أحد أبعاد الهوية الوطنية لتبرير سلوكها المتطرف الذي كان الأرضية الخصبة التي أنتجت الإرهاب في الجزائر في سنوات التسعينيات وعلى مستوى درامي ودموي واسع[17].

كما عرفت دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي الظاهرة الإرهابية، إذ يمكن إرجاع ظهور هذه الظاهرة المرضية، إلى طبيعة مجتمعات المنطقة المفككة إثنيا، وقبليا، وعرقيا، مما جعل من عملية الاندماج الاجتماعي عملية جد صعبة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، هذا ما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها[18]، مثل: أزمة التوارق في مالي والنيجر، والصدمات الإثنية والقبلية في تشاد.

إذاً، دول الساحل الإفريقي، غير قادرة أصلا على المراقبة الذاتية، أي ضعف هذه الدول على مراقبة حدودها، وكذا غير قادرة على الإدارة الأمنية لأراضيها، مما يؤدي إلى سهولة العمل الإرهابي، كما ساهمت سمات المنطقة الساحلية الجافة وقلة المطر، ونقص المياه الجوفية والتصحر، وكذا النزاعات والصراعات في تأجيج ذلك.

وتعتبر **مالي** المنطقة الأكثر خطرا في الحزام الصحراوي- الإفريقي، خاصة في جزءها الشمالي وحدوه مع بقية الدول المجاورة، والتي تعرف حاليا بـ **"تورا بورا الصحراء"**، ويمكن تسميتها بأنها صحراء داخل الصحراء الإفريقية الكبرى، وتمتد من عرق تينزروفت الذي يخترق الجزائر ومالي وموريتانيا غربا، إلى جبال تيبستي شمال غرب تشاد، ومن وديان جنوب جبال الهقار الجزائرية شمالا إلى تخوم نهر النيجر، وتفوت مساحة هذه المنطقة التي تمتد على شكل يشبه مثلث بزاوية منفرجة، 720 ألف كيلومتر²، أي أكثر من مساحة دولتين أوربيتين هما فرنسا وهولندا[19].

ويعرف هذا المثلث الحدودي الممتد عبر دول، موريتانيا، ومالي، والنيجر، والجزائر، بتضاريسه المتنوعة من جبال أفوغاس شمالي مالي، وجبال إيرتينغابوغا وأكادس في شمال النيجر، إلى هضبة جادو في شمال النيجر التي تربط بين الجزائر، وليبيا، وتشاد. ويمكن عبر مسالكها الوعرة الوصول إلى جبال الطاسيلي. وقد استعملها عبد الرزاق البارا في إخفاء الرهائن الألمان والنمساويين في عام 2003.[20] وتعد المنطقة ملاذا أمنا لأي شخص يريد الاختباء أو التمرد، ذلك بأنها بلا سلطة فعلية ولا أجهزة أمن ولا يوجد في مالي سوى سلطة شيوخ القبائل.

ووسط كل هذه الفوضى وغياب سلطة الدولة ينتشر التهريب، وتسود سلطة الخارجين عن القانون الذين التفت حولهم عصابات مسلحة كبرى تنشط في المنطقة، مثل: **عصابة حمادو** في شمال النيجر، و**عصابة آرير** وغيرها، وتحمي هذه العصابات الإرهابية المهربين الذين تحولوا إلى قوة اقتصادية رهيبة، وتشير تقارير أمنية إلى أن عائدات مهربي السجائر والمخدرات عبر الصحراء الكبرى مرورا بشمال مالي، يجنون سنويا مليار دولار أو أكثر، يحصل منها الإرهابيون وأفراد العصابات المسلحة على جزء في شكل إتاوة[21]، وتصل الأسلحة التي تباع بصفة سرية، وإلى هنا من تشاد التي تشهد صراعات مسلحة ومن الكونغو، ومن أوغندا، وكينيا، والصومال مرورا بالكثير من البلدان الإفريقية.

وتختصر سيرة الإرهابي **مختار بلمختار** كل قصة النشاط الإرهابي في الجنوب الجزائري ودول الساحل الإفريقي، فالرجل يعد أول من تمكن من البقاء على قيد الحياة كأمير مسئول من الجماعة المسلحة، ثم الجماعة السلفية للدعوة والقتال على مدار إثنا عشر عام على الأقل.

حيث اندلعت المواجهة في مالي، التي اعتبرها بلمختار ملاذا أمنا لهجماته على موريتانيا، وغالبا ما أفرج عن رهائن القاعدة في المغرب الإسلامي في مالي بعد مفاوضات مطوّلة (وهي العملية التي أصبحت عملا روتينيا). بيد أن ذلك الروتين انتهك في الواحد والثلاثين من ماي 2009، عندما أمر القائد الإرهابي عبد الحميد أبو زيد (حميدوا) بإعدام سائح بريطاني أعتُقل قبل أربعة أشهر، فردت السلطات المالية باعتقال بعض عناصر القاعدة في المغرب الإسلامي، وإنتقم أبو زيد في الحادي عشر من جوان 2009 بإرسال فرقة قتل لاغتيال ضابط مخابرات مالي كبير في منزله بمدينة تمبكتو.

عملية القتل هذه شكلت ضربة غير مسبوقة للرئيس "أمادو توماني توري"، الذي انتخب للمرة الأولى في انتخابات ديمقراطية في عام 2002، وأعيد انتخابه في عام 2007 بما يزيد على ثلثي عدد الأصوات. وفي عام 2006، استرضى الرئيس "توري" حركة تمرد التوارق من خلال عملية السلام التي رعتها الجزائر، وهو يواجه الآن تهديدا جديدا يتمثل بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. رد "توري" بقوة وأرسل جيشه لتعقب المقاتلين الجهاديين في شمال مالي، وأدت إلى اشتباكات عنيفة جرت في جويلية 2009 إلى مقتل عشرات المقاتلين[22].

وهذا ما آثار موجة من عمليات الخطف خلال الشهور الأخيرة من عام 2009. وهكذا تمت مباغتة ثلاثة إسبان على الطريق الساحلية الموريتانية واعتقل زوجان ايطاليان في موريتانيا بالقرب من الحدود المالية، وخُطف مواطن فرنسي يعمل في مجال الإغاثة الإنسانية منذ فترة طويلة في شمال مالي، في بلدة ميناكا، ثم أطلق سراح الفرنسي في شهر جويلية 2010، وأفرج عن الزوجين الايطاليين بعد شهرين. لكن الحادث شوّه في الوقت نفسه سمعة مالي بكونها مستقرة، وأغلق عمليا منطقة تمبكتوا والمواقع التاريخية أمام الزوار الدوليين.

وقد شهدت مالي في مارس 2012 نشوء حالة من الفوضى بين منطقة الشمال والحكومة المركزية، بحيث استغلت الجماعات الإرهابية وحركات المتمردين الوضع، مما دفع بفرنسا بأن تتدخل عسكريا في المنطقة في الحادي عشر من جانفي 2013 بناءاً على القرار الأممي 2085 الصادر في العشرين من ديسمبر 2012 بالموافقة على إرسال قوات دولية لمساندة الجيش المالي في مواجهته للجماعات المسلحة التي تسيطر على شمال البلاد، على أن تقوم قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) وتكون من 3300 جندي بالعمليات العسكرية على أن تتولى دول المنظمة دعم هذه القوات[23].

وقد تعهدت فرنسا في البداية بتقديم الدعم اللوجيستي لهذه القوات إلا أن تقدم الجماعات المسلحة وتمكنها من السيطرة على مدن جديدة وزحفها نحو العاصمة باماكو، بل وتمكنها من الاستيلاء على أسلحة وذخائر تابعة للجيش المالي، هذا إلى جانب مطالبة الرئيس المالي "يوكوندا تراورى" مساعدة فرنسا قد قدم حجة للتحرك الفرنسي السريع يتبعه تعبئة دولية واسعة يرى الكثيرون إنها تفوق الحدث الذي تشهده مالي[24].

أما في خصوص **النيجر** كان في وقت مصدر الخطر الرئيس على الاستقرار يأتي من حركات التوارق، وليس الجماعات الإرهابية أو بالأحرى تنظيم القاعدة. وقد تعامل الرئيس "ممدو تاني"، الذي تولى منصبه منذ عام 1999، مع المتمردين التوارق من خلال القمع العسكري أولا، ثم من خلال الحوار سياسي برعاية ليبيا، وباتت القاعدة في المغرب الإسلامي تشكل تهديدا أمنيا كبير في ديسمبر 2008، عندما اختطفت كتيبة أبو زيد، التي تتوق إلى اقتطاع منطقة خاصة بها، والحدَ من مؤهَلات بلمختار، حيث اختطفت إثنين من الرعايا الكنديين: المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى النيجر ومساعده، أفرج عن الإثنين بعد أربعة أشهر، لكن عمليات الخطف افتتحت حقبة من المواجهة بين القاعدة في المغرب الإسلامي وبين قوات الأمن النيجيرية[25].

وازداد الوضع سوءا في النيجر خلال شتاء 2009 - 2010، حيث عزم "تانجا" على البقاء في السلطة بعد

انتهاء فترة ولايته على الرغم من الإجماع الدولي ضد هذه الخطورة . وقد استولت زمرة عسكرية على السلطة في فيفري 2010، وعينت "محمد داندا" لقيادة حكومة انتقالية تعهدت بإعادة العملية الديمقراطية في المستقبل القريب، وتواصل وحدات الجيش الاشتباك مع مقاتلي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال النيجر، حيث اختطف مواطن فرنسي في أفريل 2010.

وقد استهدف اعتداء انتحاري بسيارة مفخخة تبنتهما حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا في الرابع والعشرين من ماي 2013 جيش النيجر ومجموعة أريفا ARIVA الفرنسية، وأسفر عن سقوط نحو عشرين قتيلا معظمهم عسكريون في شمال النيجر، وهما أول اعتداءين من هذا النوع في تاريخ البلد الفقير جدا الواقع في منطقة الساحل جنوب الصحراء والذي ساهم منذ بداية 2013 في العمليات العسكرية في مالي المجاورة مع القوات الفرنسية والإفريقية ضد جماعات إسلامية مسلحة، وتبنت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وهي من بين الجماعات الإسلامية المسلحة التي احتلت شمال مالي منذ 2012 قبل أن تطرد منه في جانفي 2013، الاعتداء، وأعلن المتحدث باسم الجماعة أبو وليد الصحراوي "**بفضل الله قمنا بعمليتين ضد أعداء الإسلام في النيجر**"، وأضاف "**سنواصل الهجمات على فرنسا وكل الدول التي تقف مع فرنسا ضد الإسلام في الحرب في شمال مالي**"[26].

وتعتبر **موريتانيا** الدولة المغاربية الأكثر هشاشة من حيث المناعة ضد التهديدات الأمنية، إذ تشهد الأقاليم الموريتانية حركات كبيرة من الجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة التي ترتبط بالتنظيمات الإرهابية الآخرى في منطقة الساحل وباقي دول المغرب العربي، كما تشهد حركة كبيرة في تجارة الأسلحة الوافدة من السنغال باتجاه الصحراء الغربية أو مالي.

كما أن تهديد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يمتد وفق الكثير من الخلايا المحلية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وما يمكن قوله، فإن تفاعلات الظاهرة الإرهابية في دول الميدان بالساحل الإفريقي مدعاة إلى التفكير مليا في طرح استراتجيات كبرى لمواجهة هذا الخطر الأمني الذي يهدد الأمن الإنساني والقومي والجهوي الإفريقي على حد سواء، وبصورة مركبة.

ثالثا: ترتيبات الجزائر مع دول الميدان من أجل جهود موحدة لمكافحة إرهاب الساحل:

تعتبر الجزائر من أبرز الدول الناجحة في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية حسب الكثير من المواقف الدولية، حيث أشارت في الكثير من المرات، الولايات إلى النموذج الجزائري في مواجهة الظاهرة الإرهابية، وقدرة الجزائر على احتواء الأزمة والتقليل من آثارها والحد من انتشارها؛ بحيث احتلت قضية مكافحة الإرهاب أولوية ومكانة هامة في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك استناداً، إلى خبرتها في ردع العمل الإرهابي، مما جعلها تحتل مكانة إفريقية، ودولية، في معالجة الملفات المتعلقة بالإرهاب وتداعياته، ودافع أساسية لتفاعل المجتمع الدولي مع الجزائر، أملا في الاستفادة من خبراتها ودروسها في مجابهة الإرهاب المعاصر.

إذ تسعى الجزائر اليوم إلى محاولة احتواء الأزمة الأمنية في مالي والنيجر، حيث تسعى للتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا إلى وضع برنامج موحد لمحاصرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث استضافت اجتماعا لقادة أركان الجيش لكل من مالي وليبيا وموريتانيا والنيجر من أجل تطوير إستراتجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، وإنشاء مركز قيادي إقليمي في مدينة تمنراست الجنوبية[27].

حيث برز في السنوات القليلة الماضية اهتمام واضح بمنطقة الساحل الإفريقي، وتمثَّل هذا الاهتمام في البرامج والمناورات العسكرية المختلفة التي تُقام في المنطقة، التي يضعف فيها الوجود الحكومي الرسمي، حيث أضحت ملاذا أمنّاً لعدد من الجماعات الجهادية

الهاربة من الجزائر وشمال إفريقيا، كما أنها شهدت معارك بين حركات التوارق المتمردة وحكومات مالي والنيجر، ولقد صارت منطقة الساحل مجالاً لدراسات عديدة أنتجت كماً مقتدرا من المعلومات، بعد أن كانت المعلومات عن المنطقة شحيحة ومحدودة، وتفيد خلاصة هذه المعلومات أن منطقة الساحل تحولت إلى مكان لتفريخ الإرهاب.

لم تكن القوى التي تقف وراء هذا الاهتمام الجديد، تتمثل في البيروقراطيين والمصالح الأجنبية التي تأتي على رأسها القيادة الأوروبية ـ التابعة للجيش الأمريكي، وتقع جل منطقة الساحل ضمن مهامها ـ فقط، لكن ظهر عدد من الفاعلين الذين لا يمكن اختزال اهتمامهم بمنطقة الساحل في مواجهة الظاهرة الإرهابية وحدها.

ولقد تبلور ما أسماه "وولفارم لاشر" Wolfarm Lacher بـ **"الاقتصاد السياسي للمخاطر"** حول إرهاب الساحل[28]، ونشأ جدل حول تعريف المخاطر، وارتباطها بتسخير الموارد بغية بناء آليات تحقيق الأمن، غير أن ما يُشاع حول التركّيز على مواجهة الإرهاب في المنطقة لا يتسق مع المصالح المتعددة الموجودة هناك، كما أن الفاعلين المختلفين قد استخدموا التطورات التي حدثت، وكل واحد منهم يسعى إلى تحقيق مصالحه لتبرير اهتمامه بالمنطقة، وكانت نتيجة التفاعل في ما بينهم الإسهام في بناء اهتمام أمني حكومي (الأمننة)[*] تجاه المنطقة.

وقد كان الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الأول بعد تواتر الأنباء بأن الجماعة السلفية للدعوة والقتال قد نقلت جزء من نشاطها إلى منطقة الساحل، وأعلنت الحكومة الأمريكية عن إنشاء **"مبادرة الساحل الكبير"** في نوفمبر 2002، لمساعدة تشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا في مواجهة الظاهرة الإرهابية.

حيث شاركت القوات الأمريكية ـ وفق المنظور الأمريكي ـ في بعض عمليات مواجهة الإرهاب، أبرزها المشاركة في تخطيط عملية قامت بها أربعة من دول الساحل هي الجزائر، ومالي، وتشاد، والنيجر، تحت تسمية **"مبادرة بان ساحل"** Pan- Sahel Initiative في مارس 2004، ضد الجماعة السلفية للدعوة والقتال، بعدما كانت هذه الأخيرة قد قامت في مطلع 2003 باختطاف إثنان وثلاثون سائحا في صحراء الجزائر[29].

وقد حلت محلها **"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"** (TSCTI)، في جوان 2005، لتشمل عشر دول إفريقية محل مبادرة الساحل الكبير، إذ تعد هذه الأخيرة برنامجا حكوميا قامت به الولايات المتحدة للمساعدة على تطوير قوات الأمن الداخلية الإفريقية اللازمة على دحر الإرهاب وغيره من النشاطات غير المشروعة، وتبلغ ميزانية مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء 500 مليون دولار، وقد وجهت اهتماماتها إلى الوجود العسكري الأمريكي في الصحراء[30]، وذلك لأن وجود القاعدة في هذه المنطقة ضعيف، الأمر الذي يعزز فرضية تعزيز الوجود العسكري بالقرب من مناطق إنتاج النفط الإفريقية.

كما تعد **"عملية تحمّل الحرية عبر الصحراء"** (OEF-TS) المكون العسكري للولايات المتحدة في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وتقوم قيادة الولايات المتحدة في أوربا بتنفيذ عملية تحَمّل الحرية ـ عبر الصحراء من خلال سلسلة من الارتباطات والخبرات العسكرية لتقوية قدرات الحكومات المحلية بهدف مراقبة التوسعات الكبيرة بالأراضي البعيدة في الصحراء، وفي وقت تشير فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى مخاطر الإرهاب القادم[31].

وبخصوص الجهود الجزائرية، فقد قطعت في نفس الاتجاه خطوات عملية كبرى، رصدت من خلالها مساعدات عسكرية مهمة لمالي ودول أخرى، والجدير بالذكر هو أنها استطاعت مع دول الساحل الإفريقية اتخاذ خطوة نحو توحيد جهودهم في الملف الأمني والسياسي فيما بينهم ضمن الأطر المحددة لها من قبل الإتحاد الإفريقي، حيث استضافت اجتماعا لقادة

أركان الجيش لكل من مالي وليبيا وموريتانيا والنيجر من أجل تطوير إستراتجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، وإنشاء مركز قيادي إقليمي في مدينة تمنراست الجنوبية [32].

والذي ترجم بـ "**إعلان خطة تمنراست**"[33] خلال الاجتماع التنسيقي الأمني في الثاني عشر من شهر أوت2009 [*]، والذي عقد برعاية مجلس السلم والأمن الإفريقي، وخُصص جدول أعمال هذا الاجتماع لعرض خطة أمنية لمحاربة تنظيم القاعدة، وتحديد أساليب وأدوات إطلاق عملية مواجهة جماعية ضد نشاطها.

وجاءت الخطة نتيجة اجتماعات عسكرية مطوّلة من طرف هيئات أركان جيوش الدول الخمس بطرابلس في جويلية 2009، ولقد دخلت الخطة الأمنية لدول الساحل الإفريقي حيّز التنفيذ في سبتمبر 2009 ضمن الأطر المحددة لها من قبل الإتحاد الإفريقي حيث فوض مجلس السلم والأمن هذه الدول الخمس (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا) بتشكيل جيش نظامي موحد يقوم بتنظيم نفسه وفق خطة إقليمية تعتمد على القدرات الذاتية لدول المنطقة دون وصاية قوات خارجية، وهذا ما أكدته الجزائر عند رفضها لطلب وزارة الدفاع الأمريكية بالسماح للوفد الأمريكي بالحضور إلى الاجتماع المنعقد في الثاني عشر من شهر أوت2009 مبررة ذلك بالقول:"**إن الاجتماع يعكس حرص دول الساحل والجزائر على التكفل بمشكلاتها الأمنية بنفسها دون الحاجة إلى تدخل عسكري أجنبي في المنطقة**"[34].

وتتضمن الخطة ستة بنود تركّز بشكل أساسي على؛[35]

- بناء قوة عسكرية نظامية قوامها خمسة وعشرين ألف جندي بإشراك مليشيات القبائل التوارقية؛
- دعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة، وتساهم الجزائر وحدها بقوة عسكرية تقدر بسبعة آلاف جندي، بينما تساهم ليبيا بالدعم المالي، وتتولى الجزائر قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا من خلال تزويد قوات الساحل بالعتاد العسكري، وذلك للتصدي لهذه المنظمات الإرهابية بعد أن أعلنت هذه الدول عن عدم قدرتها ومحدودية قدراتها العسكرية.

وترى دول المنطقة أن هذه الخطة ستسمح لها من تحقيق أهداف ما كانت لتحققها وحدها فموريتانيا وليبيا والجزائر ترى أن هذه الخطة ستسمح لها بتعزيز أمن حدودها الجنوبية وذلك بالقضاء على تنظيم القاعدة، فيما ترى النيجر ومالي أن هذه الخطة ستسمح لها بالسيطرة على التمرد التوارقي وذلك بالقضاء على تنظيم القاعدة والفصائل المتمردة من التوارق المنفصلة، أما بالنسبة لليبيا والجزائر فربما هذه المرة كانت جهودهما موحدة لأول مرة لإنجاح هذه الخطة لرفضهما الثابت أمام للتدخل الأجنبي بالرغم من أن كل دولة تريد أن تلعب دور فاعل ومؤثر في الساحل لذلك فهذه الخطة هي:

- ضرورة ملحة تقتضي التنسيق الاجتهادي؛
- الاعتماد على قادة أركان الجيوش إعطاءها كافة الصلاحيات هو دفع للعملية لكي تصبح أكثر تحقيق لأهدافها وتصبح قادرة على مواجهة مختلف التحديات.

وتطورت خطة تمنراست إلى **لجنة الأركان العملياتية المشتركة**، التي أعلن عن تأسيسها في الواحد والعشرين من أفريل 2010 بمدينة تمنراست ـ التي اتُخذت مقرا لقيادتها العملياتية ـ من طرف رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء؛ الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر[36]، جاءت اللجنة لسد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي والاستخباراتي الذي تقتضيه المكافحة الميدانية الأنجع للإرهاب الذي بات خطراً عابراً للأوطان، تستلزم مكافحته ضرورة إيجاد سبل التعاون بين الأوطان المتعددة.

تحددت مهام اللجنة أساسا في:

- متابعة وتحليل وتنسيق أعمال المنطقة العملياتية؛

- مباشرة عمليات البحث وتحديد أماكن تواجد الجماعات الإرهابية وشبكاتها والقضاء عليها؛
- ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة المشتركة والتخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة.

أما هياكلها فتمثلت في أربع خلايا أساسية:

① الخلية العملياتية؛

② خلية الإشارة؛

③ الخلية المكلفة باللوجستيك؛

④ خلية الاستعلامات[37].

وقد عقد بالجزائر العاصمة "**ندوة حول الشراكة والأمن والتنمية**"، خلال يومي السابع والثامن من سبتمبر 2011(وقد تم تعزيز تسمية"**دول الميدان**" في هذه الندوة)، كتجسيد لتوصيات "**الاجتماع الوزاري للدول الأربعة؛ الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر**" المنعقد في العشرين من ماي 2011 بالعاصمة المالية "باماكو"، أين التزمت الجزائر بتنظيم ندوة دولية التي شارك فيها ثمانية وثلاثون (38) وفدا ما بين دول وشركاء إقليميين ومؤسسات مانحة ومنظمات إقليمية، لتعتبر «**أول ندوة لبحث إشكاليات الشراكة في منطقة الساحل في مجال الأمن والتنمية**»[38].

كما عقدت دول الميدان الأربعة [*] اجتماع في العاصمة الموريتانية نواكشوط خلال يومي الثالث والعشرين والرابع والعشرين من شهر جانفي 2012، في سياق اجتماعات قادة لجنة الأركان العملياتية المشتركة ومسؤولي مصالح أمن وحدة الإدماج والإمداد، إذ سمح اجتماع "نواكشوط" لوزراء المنطقة بحث المخاطر التي تهدد المنطقة وتقييم عملهم المشترك في مجال الأمن والتنمية والتفكير في إجراءات كفيلة بتعزيز الإستراتيجية الإقليمية التي تم وضعها، والتي تتضمن بعداً سياسياً وعسكرياً وأمنياً وتنموياً[39].

كما شاركت نيجيريا والمركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب في هذا الاجتماع الوزاري بصفة ملاحظ، وللإشارة فقد تم الاتفاق على مبدأ التنظيم الدوري لهذا اللقاء خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في باماكو في ماي 2011.

كذلك وافقت كل من بوركينافاسو، وتشاد، وليبيا إلى جانب دول الميدان الأربعة (الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر) على التصور الجزائري الذي يرمي لتنسيق الجهود الوطنية وتحت الجهوية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، من خلال "**وحدة التنسيق والاتصال**"، التي أنشأت بالجزائر في السادس من أفريل 2010 بناء على توصيات اجتماع وزراء الخارجية للبلدان السبعة: الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا، وتشاد، السابق انعقاده بتاريخ السادس عشر من مارس 2010، ليتقرر اعتماد تدوير رئاستها بين الدول الأعضاء فيها تبعا للترتيب الأبجدي لأحرفها الأولى، لجعلها إطارا لتأمين المعلومات الأمنية والتكتيكية والعملياتية الضرورية لقيادة "اللجنة" للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب، وغيره من أشكال الإجرام المنظم في الساحل الإفريقي[40].

وذلك لتقويض مساعي بعض الدول الهادفة لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة خاصة مبادرة "أفريكوم" الأمريكية، واتفقت الدول السبعة (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، وتشاد)، على أن الوقاية من الإرهاب تتطلب مقاربة متكاملة على جميع الأصعدة والمستويات الوطنية والجهوية والدولية، وتشير تقارير دولية إلى أن لجنة الأزمات الدولية الصادر في العام 2005، تحت عنوان "**الإرهاب الإسلامي في الساحل: حقيقة أم وهم؟**"، أن المنطقة الشاسعة المحاذية للصحراء، والتي تشمل مالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا، لا تشكل مرتعاً للنشاط الإرهابي، غير أن التصور الخاطئ، والتعامل الخاطئ يؤديان إلى نتائج غير مرجوة[41]، في حين أن التعامل المتأني والمتوازن والجدي مع هذه الدول الأربعة من شأنه أن يبقي المنطقة في أمان.

فالسياسة المجديّة لمواجهة الظاهرة الإرهابية هنا، تقتضي التعامل مع هذا التهديد بأفق أوسع من خلال

المساعدات التنموية أكثر من المساعدات العسكرية، ويضيف التقرير أن القول بتعاظم النشاط الإسلامي في المنطقة بما في ذلك باقي النشاطات العنيفة المتطرفة، هو قول غير دقيق تماما، فالمسلمون في غرب إفريقيا، كما هو الحال في مناطق آخرى يعبرون عن معارضة متزايدة للسياسة الغربية، ولاسيما الأمريكية في الشرق الأوسط، وهناك في الوقت نفسه تزايد في الاستقطاب الأصولي، ومع ذلك يجب الحذر من المبالغة في تقدير أهمية هذه الأمور، فللإسلام الأصولي حضور هنا في الساحل منذ ما يزيد على ستين عاما، دون أن يرتبط بالعنف المعادي للغرب.

الخاتمة:

تشير أغلب الدراسات إلى أن إفريقيا هي قارة الأزمات والمشاكل المختلفة، إلى أن قارة إفريقيا تعتبر من أخر القارات في العالم التي شهدت الظاهرة الإرهابية المعاصرة، فالإرهاب بصورة عامة غريب عن التقاليد السياسية للقارة. ولقد أصبحت الظاهرة الإرهابية بدورها تشكل تحديا كبيرا أمام القارة الإفريقية، خاصة في فترة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ومدى انعكاساتها على دينامية هذه الظاهرة وتفاعلاتها في فضاء القارة الإفريقية.

ولا جرم أن مواجهة الظاهرة الإرهابية أصبحت من أعقد المشاكل التي تواجه القارة الإفريقية؛ وتتمثل فعالية مواجهة أية ظاهرة غير مشروعة في مدى ما يوجد من وسائل تعمل على الوقاية من تلك الظاهرة والقضاء عليها أو على الأقل الإقلال من حجمها. فمواجهة الظاهرة الإرهابية تشكل ضرورة لا غنى عنها لتوفير شروط الأمن والاستقرار في إفريقيا.

إذ تقوم الجزائر بعدة مجهودات وأدوار من أجل مواجهة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا، والساحل الإفريقي بصفة خاصة، بناءاً على تجربتها الراسخة في مجال مكافحة الإرهاب، فقد دعت إلى ضرورة بناء معاهدة دولية شاملة لمكافحتها وقائمة على تعريف يفرق فعلا بين الإرهاب والمقاومة. ولقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 ثقة أكبر لهذا الاقتراح الجزائري من خلال تثمين التجربة الجزائرية دوليا.

كما يتميز موقفها من الظاهرة الإرهابية في إفريقيا برفضها القاطع للتدخل الأجنبي بحجة مكافحة الإرهاب وكل الادعاءات الدولية على ذلك؛ ناهيك عن المهام التي اضطلعت بها من أجل مجابهة الإرهاب في دول الميدان بالساحل ـ الصحراوي، والتصدي لمجمل التحديات التي يمكن أن يحملها ذلك.

وتطرح الدبلوماسية الجزائرية رؤية قوية لمكافحة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا، بدأً بتمكنها سنة 1999 من بناء تصور جهوي لمكافحة الظاهرة من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، ناهيك عن الدور الجزائري الساعي لإنشاء إنشاء نظام الإنذار المبكر والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر منذ 2004، كما سعت الجزائر إلى طرح مشروع قانون تجريم الفدية في الاتحاد الإفريقي في جويلية 2010، وكذلك مشاركة الجزائر في لجنة مكافحة الإرهاب CTC وبلجنة مديريات الاستعلامية في إفريقياCISA.

الهوامش:

(1)Sam Makinda, "The History and Root Causes of Terrorism in African, in Wafula Okuma and Annel Botha (eds.), **Understanding Terrorism in Africa: in Search for Africa Voice,** (Pretoria: Institute for Security, 2009), p.17.

(2) تطلق الكثير من الدراسات على عمليات التدخل المعاصرة بـ**الاستعمار الجديد**. انظر:

- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (القاهرة: طبعة خاصة للمكتبة الأكاديمية، ط.5، 1991)، ص.580.

(3) يمكن تصور المرجعية الفكرية والسياسية لإحياء مبدأ التدخل في أربعة ذرائع رئيسية هي:

ـ الإرهاب ـ السيطرة على التسلح ـ الديمقراطية وحقوق الإنسان ـ مسألة الهجرة.

انظر: إبراهيم أبو حازم، **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن** (بيروت: دار الكتاب المتحدة، 2005) ص.197.

(4) Erich Marquardt," The Niger Delta Insurgency and its Threat to Energy Security," **Terrorism Monitor**, Vol.4, Issue 16(August 2013), pp.13-27.

(5) محمود السيد، **إفريقيا والأطماع الغربية** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص.16.

(6) أبو حزام، **مرجع سابق**، ص.198- 199.

(7) ميشال كلافلام،" إرهاب الساحل بين الدفع المحلي والامتعاض الدولي، إرهاب الساحل بين الدفع المحلي والامتعاض الدولي، "كاظم هاشم نعمة، (مترجم ومحرر)، **إفريقيا بعد 11 سبتمبر: استراتيجيات الانخراط والتعاون** (ليبيا، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005)، ص.48.

(8) حسن لطيف كاظم الزبيدي، **الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لاستباق التغيير العالمي في ظل التحليل المستقبلي** (الأردن، عمان: دار الوراق، 2007)، ص.391.

(9) جاب شاينمان،" أفريكوم... قيادة عسكرية أمريكية جديدة في إفريقيا،" تر. أحمد عاطف. انظر على الرابط التالي:

http://www.islamonline.net/servet/satellite?=articleA CCid=1184694pagenane=zone (06/01/2015)، ص.1- 5.

(❖) **"وليام وارد"** كان ضابط في سلاح المشاة خلال التدخل الأمريكي في الصومال عام 1993، ثم تولى قيادة قوة حفظ الاستقرار في البوسنة كما كان المنسق للشئون الأمنية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من ماي إلى ديسمبر 2005، ثم مساعد القائد العسكري لمنطقة أوربا. **وهو أعلى ضابط " أسود " في الخدمة حاليا في الجيش الأمريكي.** انظر: خيري عبد الرزاق جاسم،" قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة افريقية،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.21 (شتاء 2009)، ص.88- 109.

(10) عبد الرحمان حسن، **العرب وإفريقيا في زمن متحول**، **مرجع سابق**، ص.178.

(11) جاسم، **مرجع سابق**، ص.88- 109.

(12) قاليري مارسيل وجون ق. ميتشل، **عمالقة النفط**، تر. حسان البستاني (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2007)، ص.229- 230.

(❖) يؤكد الخبراء أن مجال النفط في الساحل الإفريقي يوفر العديد من الفرص الجاذبة منها، توافر الاحتياطات النفطية وبكميات كبيرة، كما أن نوعية النفط عالية وخطوط الشحن إلى الولايات المتحدة أقصر عموما من أي مناطق آخرى للنفط.

(13) عمرو عبد الكريم،" الإستراتجية الأمريكية في غرب إفريقيا،" انظر على الرابط:

http://www.altamayozl.com/vb/archive/index.php?164.html=qws/ (20/01/2015) ص ص.1- 3.

(❖❖) بحسب بعض المصادر فإن السبب الأول في السياسة الصينية تجاه إفريقيا، هو النفط، ويحملها عطشها إلى منابعه على السعي إلى ربط هذه المنابع بإنتاجها. ومن هنا تظهر أهمية إنشاء القيادة العسكرية الجديدة لإفريقيا، تحسبا لاحتمالات تصاعد التنافس الدولي على إفريقيا في المستقبل إلى مستويات قد تعتبرها الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها الحيوية، وهو ما يتطلب منها تطوير الهيكل التنظيمي لقواتها المسلحة، الأمر الذي يعني أن إنشاء القيادة العسكرية يتدرج في إطار الإستعداد لأسوء السيناريوهات المتعلقة بالتنافس مع الصين، وليس فقط في وقتنا الحالي، وإنما خلال المستقبل المنظور.

* تتسم ظاهرة الإرهاب بقدر كبير من التداخل والترابط فيما بين دول المغرب العربي، ولاسيما كل من الجزائر والمغرب وليبيا، حيث يشترك الكثير من الجماعات المتطرفة في تلك المنطقة من حيث الأهداف والعضوية والنشاط، بل إن الجماعات المتطرفة تتبنى الأسماء ذاتها في بعض هذه الدول، مثل: الجماعة الإسلامية المقاتلة، الذي يعتبر اسما تتبناه الكثير من الجماعات الإرهابية في بلدان المغرب العربي، مثل: الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة، والجماعة الإسلامية التونسية المقاتلة، والجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة..، وان كانت تلك الجماعات تتباين في أوزانها وقدراتها.

(15) مايكل ويليز،" الإرهاب الجزائري: الجذور المحلية والصلات الدولية،" في هاشم كاظم نعمة (مترجم ومحرر)، **مرجع سابق**، ص.59.

(16) عمار بن سلطان،" نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر"، من أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، **الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** (الجزائر: دار هومة، 2004)، ص.97.

[17] أمحند برقوق ، "مكافحة الإرهاب في الجزائر: من المقاربة الأمنية للحل السياسي،" **مجلة المفكر**، ع.2 (مارس 2007)، ص.37- 64.

[18] عبد السلام بغدادي، **الأقليات ومشكلة الدولة الوطنية في إفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.201.

[19] سيدي محمد بن الطيب، "بلدان الساحل وإفريقيا الغربية تدعو إلى مواجهة الإرهاب،" أنظر على الرابط التالي:

http://www.magharebia.com/cicoon/awi/xhtml1/ar/featuru .(2015/02/07) 7 -1 ص ص.

[20] جان بيار، " هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل؟،" **أوراق كارنيجي**، ع.112 (ماي 2010)، ص.03- 18.

[21] بن الطيب، **مرجع سابق**، ص. 1- 7.

[22] بيار، **مرجع سابق**، ص.3- 18.

[23] إدريس عطية، "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: ألوية بناء الأمن بدل استراده،" ، " **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ع.01 (جوان 2014)، ، ص.85- 95.

[24] **المكان نفسه.**

[25] بيار، **مرجع سابق**، ص.3- 18.

[26] بن الطيب، **مرجع سابق**، ص.4.

[27] جلال بوعاتي، "لقاء تمنراست'فرصة لتبادل التحاليل' الجزائر تطالب دول الساحل باحترام تعهداتها في مجال محاربة الإرهاب،" **الخبر**، 6126 (الاثنين 17 سبتمبر2010)، ص.6.

[28] Wolfarm Lacher, "Actually Existing Security : The Political Economy of the Saharan Threat," **Security Dialogue**, Vol. 39, No. 4 (August 2008), pp. 384-402.

* يشير مصطلح **الأمننة** إلى تكثيف الخطاب السياسي الأمني حول قضية ما ، حتى تصبح موضوعا أمنيا.

[29] بيار فيليو، **مرجع سابق**، ص.84.

[30] Wolfarm Lacher, "Actually Existing Security : The Political Economy of the Saharan Threat," **Security Dialogue**, Vol. 39, No. 4 (August 2008), pp. 384-402.

[31] جيفري هيريزت وغريغ مليز، " إفريقيا والحرب على الإرهاب،" في كاظم هاشم نعمة (مترجم ومحرر)، **مرجع سابق**، ص.309.

[32] جلال بوعاتي، "لقاء تمنراست'فرصة لتبادل التحاليل' الجزائر تطالب دول الساحل باحترام تعهداتها في مجال محاربة الإرهاب،" **الخبر**، 6126 (الاثنين 17 سبتمبر2010)، ص.6.

[33] أحمد ناصر، "بعد اجتماع ضم ليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر والجزائر :خطة من ستة بنود 25 ألف مقاتل لمواجهة القاعدة في الساحل" ،**الخبر**، عدد5704، (21 جويلية 2009)، ص03.

[*] وقد سبق هذا عدة لقاءات في الجزائر كاللقاء الذي تم سنة 2002 لمكافحة الإرهاب والجريمة والمراقبة الحدودية والقضاء والمالية والتنسيق على المستوى الإقليمي لتبادل المعلومات.

[34] بوعلام غمراسة، "قادتة جيوش أربعة دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الإفريقي بمبادرة من الجزائر ورعاية من الاتحاد الإفريقي" ، **الشرق الأوسط**، الرياض،

http://aawsat.com/details.asp?.section=4&article531667&issueno=11216(03/08/2012)

[35] Salima Telemçani," Réunion entre l'Algérie, Le Niger, la Mauritanie et le Mali: des Chefs Militaire des Etats Sahel a Tamanrasset", **El Watan**, N°.5712 (jeudi 13 aout 2009), p.3.

[36] ج. لحياني، "إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة: ثمرة لرؤية مشتركة،" **الجيش**، ع. 579 (أكتوبر 2011)، ص.18- 20.

[37] **المرجع نفسه**، ص.18- 20.

[38] و.ب. ،"ندوة الجزائر الدولية: دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية،" **الجيش**، ع. 579، (أكتوبر 2011)، ص 22.

[39] أيمن قاسيمي، " اجتماع وزراء خارجية دول الميدان يومي 23 و24 جانفي في نواكشوط،" أنظر على الرابط التالي:

http://www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/Researches/Pages/articles_of_2011.aspx (10/09/2012)

[40] وحدة البحث، " ماذا تعني وحدة التنسيق والاتصال؟،" **الجيش، ع.** 579، (أكتوبر 2011)، ص 20.

[41] مركز أبحاث إفريقي، " التدخل الغربي في الساحل سيحول القاعدة إلى حركة تحررية،" أنظر على الرابط التالي:

http://www.magrssa.com/post.aspx?u2630RA=30A38 .(18/11/2014) 2 -1 ص ص.